Available online at http://aran.garmian.edu.krd

Aran Journal for Language and Humanities

https://doi.org/10.24271/ARN.2025.01-01-14

تحليل اثرمؤشرات الحكم الرشيد في مؤشرالتنمية المستدامة البيئية في العراق للمدة (2004-2023)

(البحث مستل من أطروحة الدكتوراه)

ايمان ابراهيم اسماعيل، احمد اسماعيل قادر

قسم الاقتصاد،كلية الادارة والاقتصاد، جامعة السليمانية ، إقليم كوردستان – العراق

Article Info

Received:	May,2025
Accepted:	July,2025
Published:	July,2025

Keywords

الكلمات المفتاحية : حكم الرشيد ، التنمية المستدامة البيئية ، نصيب الفرد من انبعاث ثاني اكسيد الكربون

Corresponding Author

eman.ismaile@univsul.edu.iq

ahmed.qader@univsul.edu.iq

الملخص

في ظل التحديات البيئية المتزايدة التي يواجهها العالم اليوم، أصبحت التنمية المستدامة البيئية إحدى الأولويات الأساسية التي تستوجب الاهتمام والتركيز. وتسعى العديد من المنظمات والمؤسسات الدولية إلى تحقيق هذه التنمية وحماية البيئة من خلال ترسيخ مبادئ الحكم الرشيد والإدارة الحكيمة للموارد المتاحة. ومن هذا المنطلق، تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على أثر مؤشرات الحكم الرشيد في تعزيز التنمية المستدامة البيئية في العراق خلال المدة (2004–2023) .

وقد تم التركيز في هذه الدراسة على البعد البيئي للتنمية المستدامة، وذلك من خلال استخدام نصيب الفرد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون كمؤشر رئيسي لقياس الأداء البيئي، لما يتمتع به هذا المؤشر من أهمية وملاءمة لموضوع الدراسة. وانطلقت الدراسة من فرضية رئيسة مفادها وجود علاقة عكسية بين مؤشرات الحكم الرشيد ونصيب الفرد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون. ولاختبار هذه الفرضية، تم توظيف نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) .

وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج المهمة، من أبرزها أن العراق يعاني من تدنٍ ملحوظ في مستوى الحكم الرشيد خلال فترة الدراسة . كما كشفت النتائج عن وجود علاقة عكسية بين بعض مؤشرات الحكم الرشيد، مثل: فعالية الحكومة، وسيادة القانون، والاستقرار السياسي وغياب العنف، وبين نصيب الفرد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، وهو ما يعكس أثراً إيجابياً لتلك المؤشرات على تحقيق التنمية المستدامة البيئية. وفي المقابل، أظهرت النتائج وجود علاقة طردية بين مؤشر "التصويت والمساءلة" ونصيب الفرد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون .

مقدمة:

يعد مفهوم ومعايير الحكم الرشيد من المفاهيم الحديثة نسبياً ، فقد بدأت الحديث عن الحكم الرشيد وعلاقته بالتنمية المستدامة منذ ثمانينات القرن الماضي ، وذلك بعد صدور تقارير المنظمات الدولية تركز على ابعاد التنمية المستدامة ، من خلال هذه الابعاد، تتمكن الدول والمجتمعات من تحقيق التنمية المستدامة (الشرفي ،2021: 769)، وقد نشأ هذا الاهتمام نتيجة للنمو الاقتصادى الذي لم يأخذ في اعتباره الجوانب البيئية ومشاكلها الناتجة عن تزايد المشاريع الاقتصادية على مستوى العالمي . ولهذا فان الكثير من المراقبين لقضايا التنمية يعدون ان تطبيق الحكم الرشيد يشكل الاساس الرئيسي للحد من الفساد وتحقيق التنمية المستدامة. كما يلعب الحكم الرشيد دورًا أساسيًا في حماية البيئة وتحقيق الاستدامة البيئية من خلال تنفيذ سياسات تهدف الى تقليل التلوث والحفاظ على الموارد الطبيعية .

مشكلة الدراسة : تعد التنمية المستدامة البيئية من أهم التحديات التي تواجه الدول المعاصرة، خصوصًا في ظل تزايد المشكلات البيئية الناجمة عن سوء استخدام الموارد، وتفاقم التلوث، وضعف البنية التشريعية والتنظيمية ذات الصلة بالبيئة. في العراق، تُظهر المؤشرات البيئية ارتفاعًا مقلقًا في انبعاثات ثاني أكسيد الكربون وتدهور نوعية الهواء، ما يطرح تساؤلات جدية حول فعالية السياسات البيئية، وجودة الحوكمة، ومدى التزام الدولة بمبادئ الحكم الرشيد.

على الرغم من أن الحكم الرشيد يعد أحد الركائز الأساسية لتحقيق الاستدامة البيئية من خلال تفعيل المساءلة، وسيادة القانون، والرقابة على الأداء الحكومي، فإن العراق لا يزال يصنّف ضمن الدول ذات الأداء الضعيف في معظم مؤشرات الحوكمة العالمية، وفقًا لتقارير البنك الدولي . ومن هنا، تبرز الحاجة إلى تحليل العلاقة بين مستوى الحكم الرشيد ونصيب الفرد من ثاني اكسيد الكربون ، باعتباره أحد المؤشرات الأساسية للتنمية المستدامة البيئية في العراق خلال للمدة(2004–2023) .

فرضية الدراسة : ينطلق الدراسة من فرضتين اساسيتين :-

1- ان العلاقة بين المؤشرات الحكم الرشيد كمتغيرات مستقلة ونصيب الفرد من ثاني اكسيد الكربون كأهم متغيرات التنمية المستدامة البيئية كمتغير تابع هي علاقة عكسية .
2- وجود اختلاف في تاثير المؤشرات الحكم الرشيد على مؤشرالتنمية المستدامة البيئية في العراق ، تعد المؤشر فعالية الحكومة من اهم المؤشرات المؤثرة على مؤشرالتنمية المستدامة البيئية .

اهمية الدراسة :

تكمن اهمية الدراسة في موضوع الحكم الرشيد وعلاقته الوثيقة بالتنمية المستدامة، اذ لا يمكن فصل بينها . فالتنمية بشكل عام ، ومنها التنمية المستدامة ، لا تتحقق دون وجود نظام حكم رشيد . ان غياب الحكم الرشيد يعيق الوصول الى مستوى عال من التنمية المستدامة ، بما في ذلك التنمية المستدامة البيئية . لذا ، اصبح موضوع الحكم الرشيد والتنمية المستدامة البيئية محط اهتمام ودراسة من قبل الباحثين على صعيدين المحلي والعالمي ، و ان التعمق العلمي في هذين موضوعين يساهم في توضيح الرؤية للسياسين والمهتمين في هذا المجال وبالتالي يساعد في تحقيق الانجازات التطبيقية في هذا المجال . عليه تم اختيار هذا الموضوع الدراسة.

اهداف الدراسة : من الاهداف الدراسة :-

1- التعرف على واقع مؤشرات الحكم الرشيد في العراق للمدة (2004-2023)
2- التعرف على واقع احدى مؤشرات التنمية المستدامة البيئية وهي نصيب الفرد من انبعاث ثاني اكسيد الكربون في العراق للمدة (2004-2023)
3- قياس وتحليل اثر الحكم الرشيد في مؤشرالتنمية المستدامة البيئية(نصيب الفرد من انبعاث ثاني اكسيد الكربون) خلال المدة البحث .

منهجية الدراسة :

يتم الاعتماد على الاسلوب الوصفي لدراسة الاطار المفاهيمي، اذ يتم تغطيطها بالاعتماد على ما متوفر من المصادر المتنوعة من الكتب والدوريات والبحوث العلمية، والتحليل الوصفي للجانب العملي كذلك، اعتمادا على البيانات من المنظمات الدولية منها، البنك الدولي، برنامج الامم المتحدة الانمائي، فضلا عن التحليل الكمي من خلال التحليل القياسي وذلك باجراء اهم الاختبارات الاحصائية والقياسية للتأكد من نوع العلاقة ومستواها بين مؤشرات الحكم الرشيد كمتغيرات مستقلة والتنمية المستدامة البيئية كمتغير تابع، ومن ثم التحقق من مصداقية النموذج القياسي وملاءمته .

هيكلية الدراسة :

وقد تم تقسم الدراسة الى المبحثين : المبحث الاول يتكون من الاطار المفاهيمي لحكم الرشيد والاطار المفاهيمي للتنمية المستدامة والتنمية المستدامة البيئية واخيرا علاقة بين الحكم الرشيد والتنمية المستدامة البيئية ،والمبحث الثاني يتكون من جانب التحليلي

والقياسي لاثر الحكم الرشيد في تحقيق التنمية المستدامة البيئية في العراق (2004-2023) ، واخيرا تم التوصل الى عدد من الاستنتاجات والمقترحات .

الدراسات السابقة :

1- **دراسة (صالح واخرون ، 2022) بعنوان (واقع مؤشرات الحوكمة واثرها في النمو الاقتصادي في العراق للمدة (1996-2020)) :** هدفت الدارسة الى معرفة اثر الحوكمة في تحقيق النمو الاقتصادي من خلال استخدام النموذج القياسي (ARDL) ، وتوصلت الدراسة الى ان كافة المؤشرات الحكم الرشيد تقع ضمن منطقة الاداء السلبي ، وكان اسوءها مؤشر الاستقرار السياسي ، والمؤشرين فعالية الحكومة والتصويت والمساءلة اثر هام وايجابي على النمو الاقتصادي في الاجلين القصير والطويل ، في حين ان المؤشر الاستقرار السياسي اثر سلباً في الاجل الطويل على النمو الاقتصادي .

2- **دراسة (قادر ،2020) بعنوان (اثر الحكم الرشيد في التنمية البشرية دراسة حالة العراق للمدة (2005-2018))** : حاولت الدراسة بيان اثر الحكم الرشيد في التنمية البشرية من خلال استخدام الاسلوب الوصفي والتحليل القياسي ، وتوصلت الى وجود علاقة طردية بين مؤشرات الحكم الرشيد والتنمية البشرية ، ويعاني العراق من تدني مستوى الحكم الرشيد ما ادى الى ضعف مستوى التنمية البشرية .

3- **دراسة (عبدالله واخرون ، 2022) بعنوان (اثر مؤشرات الحكم الرشيد على متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في العراق):** هدفت الى معرفة مدى اثر مؤشرات الحكم الرشيد على متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي ، وتوصل الدراسة من خلال تطبيق اختبار (ARDL) الى وجود اثر معنوي طردي لمؤشرات الحكم الرشيد على متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي .

4- **دراسة (بوجحفة ، 2018) بعنوان (الحكم الراشد ودوره في حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة : دراسة حالة الجزائر) :** هدفت الدراسة إلى استكشاف دور الحكم الرشيد في حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة، من خلال استعراض مجموعة من الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي نفذتها الجزائر بهدف تعزيز الحوكمة وإنشاء هياكل إدارية لدعم تطبيق السياسات البيئية على أرض الواقع. وأظهرت الدراسة أن هذه الإصلاحات لم تُترجم إلى إجراءات ومبادرات فعلية في الميدان، مما يستدعي إعادة النظر في أدوات وآليات تنفيذ هذه السياسات، مع طرح بدائل ممكنة تتضمن إشراك الإدارة المحلية والمجتمع المدني بشكل فعّال في إطار الحوكمة البيئية.

5- **دراسة (Damak & Gungor ، 2023) بعنوان ("The effects of rule of law, regulatory quality, and R&D on Japan's environmental sustainability)** : تهدف هذه الدراسة إلى تحليل تأثير كل من سيادة القانون، وجودة التنظيم، والإنفاق على البحث والتطوير (R&D) على الاستدامة البيئية في اليابان خلال الفترة (1990–2020). تم استخدام تقنيات اقتصادية قياسية مثل اختبار حدود التكامل المشتركARDL ، واختبار Grangerللسببية لتقدير العلاقة طويلة وقصيرة الأجل بين المتغيرات.
أظهرت النتائج أن الإنفاق على البحث والتطوير له تأثير سلبي ومعنوي على البصمة البيئية، مما يشير إلى أن الاستثمار في البحث والتطوير يُساهم في تحسين الأداء البيئي من خلال الابتكار التكنولوجي. من ناحية أخرى، لم تُظهر سيادة القانون تأثيرًا معنويًا على البصمة البيئية في الأجل الطويل، في حين كانت العلاقة بين جودة التنظيم والبصمة البيئية موجبة ومعنوية، ما يشير إلى أن تحسّن جودة التنظيم قد لا يؤدي بالضرورة إلى نتائج بيئية أفضل ، توصي الدراسة بضرورة تعزيز الابتكار البيئي وتطوير السياسات التنظيمية البيئية الفعّالة، إلى جانب تقوية البنية المؤسسية لضمان تحقيق أهداف الاستدامة البيئية.

6- **دراسة (Handoyo ، 2018) بعنوانTHE ROLE OF PUBLIC GOVERNANCE IN ENVIRONMENTAL SUSTAINABILITY( ) :** هدفت هذه الدراسة إلى استقصاء العلاقة بين الحوكمة العامة وأداء الاستدامة البيئية .وتشمل الحوكمة العامة في هذه الدراسة مؤشرات مثل :المساءلة العامة، فعالية الحكومة، مكافحة الفساد، جودة التنظيم، الاستقرار السياسي، وسيادة القانون .في المقابل، يُقصد بالاستدامة البيئية أداء الدولة في المجال البيئي.
وقد شملت الدراسة 178دولة عضوًا في البنك الدولي، وتم استخدام أسلوب العينة الهادفة .(Purposive Sampling) عدت الحوكمة العامة والاستدامة البيئية متغيرين مستقلين، وتم تحليل درجة الارتباط بينهما باستخدام تحليل الارتباط الثنائي Bivariate) (Correlation Analysis) ، واستُخدمت الدراسة مؤشر الحوكمة العالمي (WGI) لقياس الحوكمة العامة ، بينما تم قياس الاستدامة البيئية باستخدام مؤشر الأداء البيئي (EPI) ، أظهرت النتائج أن مؤشرات الحوكمة العامة، بما في ذلك المساءلة العامة، فعالية الحكومة، سيادة القانون، جودة التنظيم، مكافحة الفساد، والاستقرار السياسي، ترتبط ارتباطًا إيجابيًا وذو دلالة إحصائية مع أداء الاستدامة البيئية.

يتضح من خلال مراجعة وتحليل الدراسات السابقة أن معظمها، ولا سيما في السياق العراقي، قد ركّز على البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة ضمن علاقته بالحكم الرشيد، مما أسفر عن وجود فجوة بحثية واضحة في البُعد البيئي لهذا الموضوع. من هذا المنطلق، جاءت هذه الدراسة لتسهم في سدّ هذه الفجوة من خلال تحليل وقياس أثر عدد من مؤشرات الحكم الرشيد في احدى مؤشرات التنمية المستدامة

البيئية وهي نصيب الفرد من انبعاث ثاني اكسيد الكربون، وذلك بالاعتماد على سلاسل زمنية طويلة الأمد وتوظيف نماذج قياسية حديثة لتعميق والفهم العلاقة.

المبحث الاول

الاطار المفاهيمي لحكم الرشيد

يتناول هذا المبحث مفهوم الحكم الرشيد من حيث أبعاده ومؤشراته، ثم يستعرض مفهومي التنمية المستدامة والتنمية المستدامة البيئية، مع التركيز على أهداف ومؤشرات التنمية المستدامة البيئية. ويختتم المبحث بتحليل العلاقة بين الحكم الرشيد والتنمية المستدامة البيئية على النحو الآتي :

اولا : تعريف الحكم الرشيد

تعددت تعاريف ومفاهيم الحكم الرشيد عبر العقود. في السبعينات، كان يُعتبر مرادفًا للحكومة على المستوى الوطني، اذ كانت الخدمة العامة تشكل محركًا للنمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية في الثمانينات، وقد توسع هذا المفهوم ليشمل إدارة التنمية وقدرة الدولة، وأصبح أحد الركائز الأساسية لتحقيق التنمية في الدول النامية، اما في التسعينات، فقد اكتسب الحكم الرشيد بُعدًا جديدًا، اذ أصبح يشمل العلاقة بين الحكومة والمواطنين (بلقاسم ، 2016 : 7). واخيرا في الالفية الجديدة حتى الوقت الحالي زاد التركيز على الحوكمة والتنمية المستدامة.

ان عملية الحكم في اي مجتمع بشكل عام عبارة عن مجموعة من الطرق والقواعد المختلفة لتسيير الاعمال المشتركة من قبل الافراد والمؤسسات العامة والخاصة (قادر،2020 : 128) .

أما تعريف الأمم المتحدة للحكم الرشيد، فيتطلب وجود قيادة سياسية منتخبة وأطر إدارية ملتزمة بتطوير موارد المجتمع وتحسين حياة المواطنين ورفاهيتهم بمشاركتهم ودعمهم. ومع ذلك، يقتصر هذا التعريف على مؤسسات الدولة وقياداتها السياسية، دون إشراك الجهات الفاعلة الأخرى مثل المجتمع المدني والقطاع الخاص (زغيشي، 2020: 20) . مع ذلك هناك تعاريف أخرى توسع من مفهوم الحكم الرشيد ليشمل فاعلين آخرين خارج إطار الحكومة، مثل القطاع الخاص والمجتمع المدني. على سبيل المثال، يعرف الحكم الرشيد بأنه مجموعة من المبادئ الأساسية التي تنظم الحياة العامة، وتشمل المؤسسات الرسمية وغير الرسمية، مع التركيز على إدارة التفاعلات بين الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني (القاضي، 2020: 8). قدم العديد من المؤلفين والمنظمات والهيئات الدولية تعريفات متنوعة للحكم الرشيد، تشمل بعض التعريفات نطاقًا واسعًا جدًا لدرجة أنها تقترب من تغطية جميع الابعاد الحكم، مثل تعريف تقرير التنمية العالمية لعام 2002 الصادر عن البنك الدولي تحت عنوان "بناء مؤسسات للأسواق"، والذي ينظر إلى الحكم الرشيد من جميع ابعاده الاقتصادية والإدارية والسياسية. في المقابل، تركز تعريفات أخرى على بعد معين فقط من الحكم الرشيد، مما يجعل تعريفاتهم لهذا المفهوم اكثر تحديدا و ضيقًا، كما هو الحال في تعريف البنك الدولي لعام 1992، الذي يصفه بأنه " الطريقة التي تمارس بها السلطة في إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية للدولة لتحقيق التنمية"، ركز هذا التعريف على البعد الاداري لحكم الرشيد(Kaufmann et all,2010: 3)، من ناحية أخرى، تعرف منظمة الأمن والتعاون في أوروبا (OSCE) الحكم الرشيد من البعد الاجتماعي بأنها "بناء وتعزيز المؤسسات الديمقراطية وكذلك التسامح في جميع أنحاء المجتمع"، بينما ينظر منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCED) في عام (1997) إلى الحكم الرشيد من زاوية البعد السياسي. عرفته بأنها شرعية الحكومة، ومساءلة العناصر السياسية للحكومة، واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون (Bokhari ، 2024 : 11) . وعرف مجلس اوروبا ان الحكم الرشيد يشمل : احترام الديمقراطية وحقوق الانسان وعدم وجود الفساد ، والاصلاحات الاجتماعية تكون في صالح المحرومين ، والاصلاحات الاقتصادية يجب ان تتماشي ومبادىء السوق ، وتوفير حماية كافية للبيئة ، وتكون التجارة اكثر انفتاحا بما في ذلك مع تلك الدول التي هي في طريق النمو(زغيشي، 2020 : 19)، يركز هذا التعريف على الأبعاد الاقتصادية والسياسية للحكم الرشيد، بالإضافة إلى البعد البيئي .

من خلال استعراض عدد من التعريفات المقدمة لمفهوم الحكم الرشيد، يتضح أن هناك تبايناً في صياغة المفهوم تبعاً لاختلاف الجهات والمؤسسات البحثية والمنظمات الدولية التي تناولته، وذلك نتيجة لتداخله مع مفاهيم متعددة مثل الديمقراطية، الشفافية، المشاركة، والمساءلة، والفعالية الإدارية .ومع ذلك، يُجمع معظم الباحثين على أن الحكم الرشيد يُمثّل منظومة من القيم والمبادئ والإجراءات التي تهدف إلى تحقيق المصلحة العامة من خلال الإدارة الكفؤة والعادلة والمسؤولة للموارد العامة.

وعلى الرغم من هذا التعدد في التعاريف، إلا أن هناك اتفاقاً ضمنياً على أن الغاية الأساسية من تطبيق الحكم الرشيد هي تحقيق رفاهية المواطنين، وضمان استقرارهم وأمنهم، إلى جانب حماية البيئة .عليه، يمكن استخلاص أن الحكم الرشيد يمثل إطاراً مؤسساتياً يرسخ حقوق الإنسان، ويعمل على توسيع قدرات الأفراد، ويوفر لهم حرية الاختيار والمشاركة في الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

كما يقوم الحكم الرشيد على مبادئ الشفافية والمساءلة ومكافحة الفساد، ويحرص على ضمان كفاءة أداء المؤسسات العامة في تقديم الخدمات للمواطنين. وبذلك، يُعد الحكم الرشيد أحد الركائز الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة، لا سيما في بعدها البيئي، من خلال الاستخدام الرشيد والعادل للموارد، وضمان حق الأجيال القادمة في بيئة سليمة وآمنة .

ثانيا : مؤشرات قياس الحكم الرشيد نظرا لاختلاف مفهوم الحكم الرشيد بين الجهات المختلفة تتباين معاييره او مؤشراته باختلاف اهدافه ، جاء توجه هذه الدراسة لاعتماد المؤشرات القياسية الصادرة عن البنك الدولي، نظرًا لما تتمتع به من مصداقية دولية وانتشار واسع في الأبحاث الأكاديمية والدولية ، وقد تم اعتماد المؤشرات الستة على النحو الآتي:

1- التصويت والمساءلة (Voice and Accountability) : مدى وجود الدولة المدنية القادرة على اختيار تحديد الحكومات من خلال ابداء الرأي وكذلك مدى وجود حرية التعبير وحرية تكوين الجماعات وحرية الصحافة(Kaufmann et al ، 1999: 6).
2- الاستقرار السياسي وغياب العنف Political Stability and Absence of Violence : اذ تعد المشكلات الحزبية والمنازعات الداخلية والانقلابات والفوضى السياسية والقضايا المشابهة من الامور الرئيسية التي تساهم في عدم الاستقرار السياسي والذي يؤدي بدوره الى زيادة المخاطر وعدم الاطمئنان في البيئة الاقتصادية (احمد ، 2020 :502) .
3- فعالية الحكومة Government Effectiveness: يقيس هذا المؤشر جودة الخدمات العمومية واستقلاليتها عن الضغوط السياسية ، ومدى التزام الحكومة بتنفيذ مضمون السياسات العامة .
4- جودة التشريع Regulatory Quality : يقيس هذا المؤشر قدرة الحكومة على وضع السياسات العامة التي تخلق حافزًا فعالًا للقطاعين العام والخاص (فهمي وهاشم ،2024: 7) .
5- سيادة القانون Role of Law: يقيس هذا المؤشر مدى ثقة المتعاملين والمواطنين في الالتزام بقواعد المجتمع ومدى ثقتهم بجهاز الشرطة والمحاكم . (Ramzy et al ، 2018 : 132)
6- مكافحة الفساد Control of Corruption: مدى ممارسة السلطة العامة لتحقيق المكاسب الخاصة بما في ذلك كل اشكال الفساد البسيطة والكبيرة بما يشمل السيطرة على مؤسسات الدولة من قبل نخب معينة والمصالح الخاصة .

علما ان هناك علاقة قوية مترابطة بين كل المؤشرات المذكورة ، بل كل منها يكمل الاخر ، وان وجود مستوى عال من هذه المؤشرات يدل على وجود بيئة سياسية واقتصادية واجتماعية خصبة قوية للقيام بالنشاطات والفعاليات الايجابية على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي (قادر،2020 :130) ، بالإضافة إلى ذلك، تساهم هذه البيئة في تحسين الجوانب البيئية من خلال دعم استدامة الموارد وحماية البيئة، مما يعزز جودة الحياة ويشجع على التنمية المستدامة .

ثالثا : مفهوم وتعريف التنمية المستدامة والتنمية المستدامة البيئية

بدأ مفهوم التنمية المستدامة بالظهور في الأدبيات التنموية الدولية منذ منتصف الثمانينات من القرن الماضي، نتيجة تزايد الاهتمام العالمي بالحفاظ على البيئة، وذلك على خلفية التقارير والدراسات التي ظهرت في السبعينيات ، والتي نادت بضرورة صون الموارد الطبيعية غير المتجددة والحفاظ على التوازنات الحيوية داخل الأنظمة البيئية. وقد عكس هذا المفهوم تطورًا تدريجيًا في فهم التنمية؛ إذ ارتبط في عقد التنمية الأول (1960–1970) بالنمو الاقتصادي فقط، ثم اتسع خلال العقد الثاني (1970–1980) ليشمل أبعادًا اجتماعية وثقافية وسياسية، وفي العقد الثالث (1980–1990) أُضيف إليه البعد الديمقراطي والحقوقي، باعتبار أن المشاركة والعدالة والبيئة تمثل ركائز أساسية في تحقيق التنمية الشاملة، الأمر الذي أدى إلى بلورة مفهوم التنمية المستدامة كصيغة متوازنة تزيل التناقض بين أهداف التنمية الاقتصادية ومتطلبات حماية البيئة (وداد، 2018: 63).

تُعد التنمية المستدامة مفهومًا شاملاً يعنى بضمان استمرارية التوازن بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية والبيئية داخل المجتمع. فهي تُمكن الأفراد والمؤسسات من تلبية احتياجاتهم الحالية والتعبير عن وجودهم الفعلي، دون المساس بحقوق الأجيال القادمة في التمتع بحياة كريمة. ويقوم هذا المفهوم على الحفاظ على التنوع البيولوجي وصيانة النظم الإيكولوجية من خلال تحقيق الانسجام بين النظام البشري والنظام الطبيعي. كما يطرح مفهوم التنمية المستدامة ضرورة مواجهة التحديات البيئية المتزايدة والتدهور البيئي، مع عدم إغفال متطلبات النمو الاقتصادي، وتحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة، باعتبارها ركائز أساسية لتحقيق تنمية شاملة ومستدامة. (بوجحفة ، 2018 : 115)

وقد تعددت تعريفات التنمية المستدامة بتعدد الجهات العلمية والبحثية التي تناولتها، واختلاف الزوايا التي نُظر إليها منها. فعلى الصعيد الاقتصادي، يشير تقرير برونتلاند (1987) إلى أن التنمية المستدامة تعني "تلبية احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها"، وهو ما يُعبر عن مبدأ التوازن بين متطلبات الحاضر وحقوق المستقبل (الجيوسي، 2013: 22)، ويسهم في تحقيق الكفاءة الاقتصادية وحسن استخدام الموارد. أما على الصعيد البيئي والاجتماعي، فقد عرّفها الاتحاد الدولي لحماية البيئة (IUCN) بأنها "تحسين نوعية الحياة ضمن حدود القدرة الاستيعابية للنظم البيئية"، وهو تعريف أكثر شمولاً من سابقه، إذ يُراعي نوعية الحياة والحدود البيئية (الجيوسي، 2013: 23) .

أما إدوارد باربر فقد ركز في تعريفه على البعد البيئي-الاقتصادي، حيث عرف التنمية المستدامة بأنها النشاط الاقتصادي الذي يسهم في تحسين الرفاه الاجتماعي بأقصى درجات الحرص على الموارد الطبيعية وتقليل الأضرار البيئية (محمد وآخرون، 2015: 341). ومن منظور تقني، شدد روبرت سولو على أهمية الحفاظ على "الطاقة الإنتاجية للأجيال القادمة"، مشيرًا إلى أن هذه الطاقة لا تقتصر على الموارد المادية، بل تشمل المعرفة والتكنولوجيا، مع مراعاة البيئة ونوعية الموارد التي ستُورّث للمستقبل (عبد الغني، 2020: 407).

أما من الزاوية السياسية والمؤسسية، فقد أكد مؤتمر كوبنهاغن الدولي (1995) أن التنمية المستدامة هي رؤية سياسية واقتصادية وأخلاقية، تُعنى بكرامة الإنسان وحقوقه الأساسية، وتعزز المساواة، والديمقراطية، والاحترام المتبادل بين الشعوب (ناهي وكربيت، 2021: 12).

وفي هذا السياق، تعد التنمية المستدامة البيئية فرعًا أساسيًا من فروع التنمية المستدامة الشاملة، اذ تركز على تحقيق النمو الاقتصادي والرفاه الاجتماعي دون الإضرار بالنظم البيئية أو استنزاف الموارد الطبيعية، بما يضمن حقوق الأجيال القادمة. وبما أن هذه الدراسة تركّز على البُعد البيئي على وجه التحديد، فإنها تعتمد في مرجعيتها على تعريف الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة(IUCN) ، الذي يربط التنمية ارتباطًا مباشرًا بقدرة النظم البيئية على الاستيعاب والاستدامة، باعتبارها شرطًا جوهريًا في تحقيق التوازن بين الإنسان والبيئة.

وعلى الرغم من تنوع هذه التعريفات وتعدد منطلقاتها، إلا أن معظمها يتقاطع في عدد من الجوانب الجوهرية التي تشكل الأساس المشترك لهذا المفهوم المعاصر. فجميع التعريفات تتفق على أن التنمية المستدامة تقوم على مبدأ جوهري يتمثل في تحقيق احتياجات الحاضر دون الإخلال بحقوق الأجيال القادمة، وهو ما يعكس البعد الزمني والاستمرارية في السياسات التنموية. كما يجمع بينها التأكيد على ضرورة تحقيق التوازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، باعتبار أن أي اختلال في أحدها يهدد استدامة التنمية. كذلك، تشترك في إبراز أهمية حماية البيئة باعتبارها شرطًا ملازمًا لأي مشروع تنموي، إلى جانب التركيز على تحسين نوعية الحياة البشرية وتعزيز قيم العدالة والمساواة والمشاركة وحقوق الإنسان، الأمر الذي يجعل من التنمية المستدامة رؤية شاملة لا تقتصر على النمو الاقتصادي أو الحفاظ على البيئة، بل تمتد لتشمل البعد الإنساني والمؤسسي والأخلاقي في آن واحد.

رابعا: أهداف التنمية المستدامة

يتكون اهداف التنمية المستدامة من (17) هدفًا عالميًا ، وضعتها الأمم المتحدة كجزء من أجندة التنمية المستدامة لعام (2030)، والتي اعتمدها

قادة العالم في سبتمبر (2015) ، من المهم الإشارة إلى أن بعض أهداف التنمية المستدامة تتداخل بين أبعاد متعددة ، ويعود ذلك إلى الطبيعة الشمولية للتنمية المستدامة، التي تتطلب معالجة القضايا من زوايا مختلفة. فكل بُعد يساهم في تحقيق الأهداف بطريقة مترابطة ومتكاملة . على سبيل المثال، يُعد الهدف 7 (الطاقة النظيفة) هدفًا ذا بُعدين تقني وبيئي، بينما يحمل الهدف 16 (السلام والعدل والمؤسسات القوية) أبعادًا اجتماعية وسياسية في آنٍ واحد. هذا التداخل يعكس الحاجة إلى نهج متكامل لتحقيق التنمية المستدامة ، كما هو موضح في الشكل التالي :

الشكل (1) : الاهداف التنمية المستدامة حسب ابعادها

المصدر : تم اعداد هذا الشكل بالاستناد على أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة الواردة في الرابط التالي: www.unesco.org/ar/articl

خامساً : اهداف التنمية المستدامة البيئية ومؤشراتها

يمكن وضح مؤشرات قياس التنمية المستدامة البيئية حسب اهداف التنمية المستدامة البيئية في الجدول(1) :

الجدول (1) : اهداف التنمية المستدامة البيئية ومؤشراتها

المصدر : اعداد الجدول بالاستناد الى (الامم المتحدة ، 2001 : 12-14)، (unstats.un.org، 2024: 1-31)

يتبين من الجدول السابق أن هناك العديد من المؤشرات المعتمدة لقياس التنمية المستدامة البيئية، إلا أن هذه الدراسة تركز بشكل خاص على إجمالي انبعاثات غازات الدفيئة السنوية، والتي تشمل انبعاثات ثاني أكسيد الكربون والميثان وأكسيد النيتروجين وغيرها. ويُعطى

اهداف التنمية المستدامة البيئية	بعض المؤشرات قياسها
الهدف 6 : ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وادارتها ادارة مستدامة لانه جزء اساسي من العالم الذي نريد ان نحيا فيه .	– نسبة السكان الذين يستفيدون من خدمات مياه الشرب – نسبة تدفقات مياه الصرف الصحي المنزلية والصناعية المعالجة بطريقة امنة
الهدف 7 : ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة.	– نسبة السكان المستفيدين من خدمات الكهرباء – نسبة السكان الذي يعتمدون اساساً على الوقود والتكنولوجيا النظيفين – حصة الطاقة المتجددة في المجموع الاستهلاك النهائي للطاقة
الهدف 11 : جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وامنة وقادرة على الصمود ومستدامة ، ان المدن هي مراكز الافكار والتجارة والثقافة والعلم والانتاجية والتنمية الاجتماعية وما هو اكثر من ذلك بكثير	-نسبة السكان الحضرين الذين يعيشون في احياع فقيرة او مستوطنات غير رسمية او مساكن غير لائقة -نسبة السكان الذين تتوافر لهم وسائل النقل العام المناسبة
الهدف 12 : الاستهلاك والإنتاج المسؤولان ، تتعلق انماط الاستهلاك والانتاج المستدامة بتشجيع الكفاءة في الموارد والطاقة واستدامة البنية الاساسية ، وتوفير امكانية الحصول على الخدمات الاساسية ، وتوفير فرص العمل اللائق وغير المضر بالبيئة ، وتحسين جودة الحياة لصالح الجميع .	-مؤشر الخسائر الغذائية والمؤشر النفايات الغذائية - نصيب الفرد من توليد النفايات الخطرة -قدرة توليد الطاقة المتجددة المنشأة في البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو (بالواط لكل فرد) -مقدار اعانات الوقود الاحفوري (الانتاج والاستهلاك) لكل وحدة من الناتج المحلي الاجمالي
الهدف 13 : اتخاذ اجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ واثاره.	-عدد الاشخاص المتوفين والمفقودين ومن تضرروا مباشرة بسبب الكوارث من بين كل (100000) شخص -مجموع انبعاثات غازات الدفيئة في السنة(انبعاث غازات اكسيد الكربون ، الميثان ، النيتروجين ...الخ)
الهدف 14 : حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة	– مؤشر فرط المغذيات في المناطق الساحلية ، كثافة المخلفات البلاستيكية – نسبة الارصدة السمكية الموجودة ضمن المستويات المستدامة بيولوجيا
الهدف 15 : حماية النظم الايكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام ، وادارة الغابات على نحو مستدام ، ومكافحة التصحر ، ووقف تدهور الاراضي وعكس مساره ، ووقف فقدان التنوع البولوجي	– مساحة الغابات كنسبة من مجموع مساحة اليابسة – نسبة الاراضي المتدهورة الى مجموع مساحة اليابسة

اهتمام خاص لمؤشر نصيب الفرد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، نظرًا لكونه من أكثر المؤشرات استخدامًا على المستوى العالمي، وارتباطه الوثيق بالنشاط الاقتصادي، فضلاً عن ملاءمته لأهداف الدراسة وتحليلها الكمي.

سادساً : تحليل العلاقة بين الحكم الرشيد والتنمية المستدامة البيئية

تُعد التنمية المستدامة البيئية إحدى الركائز الجوهرية في أهداف التنمية الألفية التي أطلقتها الأمم المتحدة عام 2000، وقد حظيت باهتمام متزايد في الأدبيات التنموية لما لها من انعكاسات مباشرة على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وتُظهر الدراسات أن ضعف البُنى المؤسسية وغياب آليات الرقابة والمساءلة يؤديان إلى تفاقم التحديات البيئية، أبرزها ارتفاع مستويات الاحتباس الحراري، وتزايد انبعاث الغازات الدفيئة، وتآكل طبقة الأوزون، وتكرار الكوارث الطبيعية، وتغير المناخ، لا سيما في الدول التي تعتمد على صناعات ملوثة أو على الاستغلال المكثف للموارد الطبيعية.(Damak&Gungor ، 2023 : 2279)

ويُعد الفساد المؤسسي من العوامل المؤثرة سلبًا في الأداء البيئي، اذ يؤدي إلى انتهاك التشريعات البيئية والتغاضي عن الممارسات الضارة بالموارد. وفي هذا السياق، تبرز الحكم الرشيد كآلية تنظيمية فعالة تسهم في ضبط النشاط الاقتصادي والحد من آثاره البيئية السلبية.

وتُعد عناصر الحكم الرشيد، مثل :فعالية الحكومة، التصويت والمساءلة، جودة التشريعات، مكافحة الفساد، الاستقرار السياسي وغياب العنف، وسيادة القانون، من أبرز المحددات التي تعزز فرص تحقيق التنمية المستدامة البيئية، لما توفره من بيئة مؤسساتية قادرة على فرض الالتزام بالمعايير البيئية ومتابعة تنفيذها.

وتتطلب التنمية المستدامة البيئية وجود إطار تنظيمي قوي يستند إلى سياسات متماسكة وتشريعات واضحة وفعالة من حيث الصياغة والتطبيق. فكلما ازدادت جودة القوانين البيئية وفاعليتها، ازدادت قدرتها على ضبط الأنشطة الاقتصادية وضمان توافقها مع متطلبات الحماية البيئية، وهو ما لا يمكن تحقيقه إلا من خلال منظومة حوكمة فعالة وشاملة.

كما أن الاستقرار السياسي يعد عنصرًا حاسمًا في توجيه أولويات الدولة نحو قضايا البيئة، إذ يؤدي غيابه إلى تراجع الاهتمام بالملف البيئي لصالح التركيز على إدارة الأزمات السياسية. وقد أظهرت التجارب أن الدول التي تشهد اضطرابات سياسية، أو تغييرات متكررة في القيادة، أو صراعات داخلية، غالبًا ما تهمل السياسات البيئية وتعيد توجيه مواردها إلى الجوانب الأمنية والسياسية.

عليه، فإن العلاقة بين الحكم الرشيد والتنمية المستدامة البيئية تعد علاقة تكاملية ، اذ توفر الحكم الرشيد الإطار المؤسسي اللازم لإدارة الموارد الطبيعية بكفاءة وعدالة، وتعزيز القدرة على التكيف مع المتغيرات المناخية، ومواجهة التحديات البيئية المتفاقمة. ويتطلب ذلك بناء مؤسسات قوية، وتوسيع دائرة المشاركة المجتمعية، وترسيخ سيادة القانون، ما يجعل من الحكم الرشيد مدخلًا استراتيجيًا لتحقيق الأهداف البيئية ضمن إطار التنمية المستدامة الشاملة. (Handoyo ، 2018 : 162)

المبحث الثاني

تحليل وقياس اثر مؤشرات الحكم الرشيد في مؤشر التنمية المستدامة البيئية في العراق للمدة (2004-2023)

يتناول هذا المبحث الجانب التحليلي والقياسي للبحث وذلك بتحليل واقع المؤشرات الحكم الرشيد في العراق واثره على احدى مؤشرات التنمية المستدامة البيئية ، واخيرا تحليل قياسي لاثر المؤشرات الحكم الرشيد في مؤشرالتنمية المستدامة البيئية ووفقاً للأتي :

اولا: تحليل واقع المؤشرات الحكم الرشيد و احدى مؤشرات التنمية المستدامة البيئية في العراق للمدة (2004-2023)

1- **تحليل واقع المؤشرات الحكم الرشيد في العراق** : هناك مؤشرات عدة التي تعتمدها وتصدرها المؤسسات والمنظمات الدولية ، سيتم الاعتماد في الدراسة الحالية على مؤشرات الحوكمة العالمية المحددة من قبل البنك الدولي* ، كما موضح في الجدول (2).

تشير بيانات الجدول (2) إلى أن جميع مؤشرات الحكم الرشيد سجلت قيماً سلبية حسب درجة الجودة المؤسساتية خلال مدة البحث. وقد جاء مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف في المرتبة الأولى من حيث الأداء السلبي، اذ بلغ متوسطه العام (-2.35) في مؤشر جودة المؤسسات ، وجاء ترتيب العراق على مستوى العالم (2.20) كادنى مستوى خلال مدة البحث . يعزى هذا التراجع إلى الحروب والصراعات المستمرة بين الأحزاب السياسية، إضافة إلى ظهور تنظيم داعش وما تبعه من تدهور سياسي وأمني. وفي سياق ذاته، أشار تقرير معهد الاقتصاد والسلام لعام 2023 إلى أن العراق احتل المرتبة (153) من بين (163) دولة وفق مؤشر السلام العالمي (IEP ، 2023 : 9) ، ومع ذلك ، بدأ هذا المؤشر بتحسن نسبياً بشكل تدريجي ليصل الى افضل مستوى له عام (2012) بدرجة (-1.93) ، وبترتيب (4.74) للعام نفسه ، نتيجة تحسن الاوضاع السياسية والامنية واتجاهها نحو الاستقرار النسبي ثم بدا بالتدهور من جديد في الاعوام اللاحقة نتيجة تدهور الاوضاع السياسية والامنية .

أما مؤشر سيادة القانون فقد جاء في المرتبة الثانية من حيث الأداء السلبي، بمتوسط عام (-1.70)، وكان الترتيب العراق بين الدول (2.37) كمتوسط العام ، مما يعكس ضعف ثقة المجتمع العراقي بالنظام القانوني، وشعور الأفراد بانعدام الأمن وعدم القدرة على اللجوء إلى القانون لحماية حقوقهم. ويعزى ذلك إلى التأثيرات السياسية الواسعة على النظام القضائي، اذ تتدخل القوى السياسية في عمل القضاء، مما يؤدي إلى غياب استقلاليته وانعدام الثقة في أحكامه.

وجاء مؤشر السيطرة على الفساد في المرتبة الثالثة، بمتوسط عام (-1.37)، وجاء ترتيب العراق عالميا (5.50) بين الدول العالم ، مما يعكس ضعف قدرة الدولة على مكافحة الفساد، إلى جانب محدودية دور المجتمع في محاسبة المسؤولين الحكوميين. ووفقًا لمؤشر مدركات الفساد الصادر عن منظمة الشفافية الدولية لعام 2023، احتل العراق المرتبة (154) عالميًا من بين (180) دولة. (transparency,2023)

أما مؤشر فعالية الحكومة فقد جاء في المرتبة الرابعة، بمتوسط عام (-1.293) وبترتيب (8.94) . ويعزى هذا الاداء إلى تفشي البيروقراطية في المؤسسات والدوائر الحكومية، فضلاً عن الفساد الإداري والمالي، بجانب الضغوطات والتدخلات السياسية والحزبية التي تعيق عمل الحكومة. (عبدالله ، 2022 : 475)

وجاء مؤشر جودة التشريعات في المرتبة الخامسة من حيث الأداء السلبي، بمتوسط عام (-1.200) وبترتيب (11.06). ويعود ذلك إلى التعقيد الكبير في بيئة الأعمال والقوانين واللوائح التنظيمية، مما يعيق عمل القطاع الخاص ويحدّ من حريته وانسيابيته. واستنادًا إلى مؤشر

*يتم قياس مؤشرات الحكم الرشيد باستخدام طريقتين: الترتيب المئوي (0-100) ومؤشر جودة المؤسسات (-2.5 إلى +2.5) . **الترتيب المئوي** : يعكس موقع الدولة مقارنة بجميع دول العالم، اذ يشير حصول الدولة على نسبة أعلى من 75% إلى حكم الرشيد ممتاز، بينما تدل نسبة أقل من 10% على مستوى ضعيف جداً من الحكم الرشيد. و**مؤشر درجة الجودة المؤسسات** : يقيس جودة الحكم الرشيد في كل دولة من خلال متوسط حسابي لستة مؤشرات رئيسية. تتوافق القيم الأعلى مع نوعية الحكم الرشيد، إذ يشير الاقتراب من +2.5 إلى مستوى عالٍ من الحكم الرشيد، في حين أن القيم المنخفضة تدل على تراجع الحكم .

بيئة الأعمال لعام 2020، الذي يقيس مدى سهولة ممارسة أنشطة الأعمال، احتل العراق المرتبة (172) عالميًا من بين (190) دولة. (صالح واخرون ، 2022 :358)

وأخيرًا، جاء مؤشر التصويت والمساءلة بمتوسط عام (-1.093) وكان ترتيب العراق بين الدول العالم (17.68) . ومع ذلك، شهد المؤشر تحسنًا ملحوظًا خلال مدة البحث ، ليصل الى افضل مستوى له (-0.96) عام (2023) وبترتيب (23.53) ، ربما يعود ذلك التحسن النسبي الى الاحتجاجات والتظاهرات الواسعة التي شهدها العراق خلال تلك الفترة ، والتي طالبت بتحسين الأوضاع المعيشية، وتعزيز الحرية والعدالة، وهو ما يمثل شكلًا من أشكال التعبير عن الرأي والمشاركة في صنع القرار. ورغم ذلك ، ظل هذا المؤشر في النطاق السلبي بسبب نظام المحاصصة الحزبية والطائفية، بالإضافة إلى تعرض الصحفيين للخطر، حيث كانوا عرضة للاغتيالات نتيجة مطالباتهم بالإصلاح والشفافية. وفي هذا السياق حسب التصنيف العالمي لحرية الصحافة لعام(2023) ، احتل العراق المرتبة (167) عالميا من اصل (180) دولة. (rsf , 2023)

الجدول (2) : المؤشرات الحكم الرشيد في العراق خلال المدة (2004-2023)

السنوات	فعالية الحكومة		سيادة القانون		جودة التشريعات		التصويت والمساءلة		الاستقرار السياسي وغياب العنف		السيطرة على الفساد	
	الدرجة	الترتيب%	الدرجة	الترتيب%	الدرجة	الترتيب%	الدرجة	الترتيب%	الدرجة	الترتيب%	الدرجة	الترتيب
٢٠٠٤	-1.62	1.49	-1.82	0.48	-1.65	3.48	-1.64	4.81	-2.07	0	-1.49	1.48
٢٠٠٥	-1.64	0.98	-1.72	1.43	-1.54	4.9	-1.30	9.61	-2.69	0.48	-1.38	4.4
٢٠٠٦	-1.73	0.97	-1.68	1.43	-1.40	7.35	-1.28	10.09	-2.83	0	-1.45	1.46
٢٠٠٧	-1.56	2.43	-1.84	0.97	-1.32	7.77	-1.13	15.86	-2.77	0.48	-1.46	1.94
٢٠٠٨	-1.24	8.74	-1.77	1.44	-1.15	12.62	-1.10	16.35	-2.47	1.92	-1.46	2.43
٢٠٠٩	-1.19	10.53	-1.70	1.42	-1.01	16.75	-1.02	18.01	-2.17	2.37	-1.33	3.83
٢٠١٠	-1.10	12.44	-1.71	1.42	-1.03	16.75	-0.99	19.43	-2.24	2.37	-1.36	3.33
٢٠١١	-1.07	14.22	-1.56	2.35	-1.01	17.06	-1.07	18.31	-1.85	4.26	-1.26	4.74
٢٠١٢	-1.06	14.69	-1.57	2.35	-1.14	12.32	-1.08	16.43	-1.93	4.74	-1.25	8.53
٢٠١٣	-1.05	14.69	-1.56	3.29	-1.13	13.27	-1.06	16.43	-2.01	4.26	-1.32	5.69
٢٠١٤	-1.06	15.38	-1.45	3.36	-1.13	10.58	-1.14	15.76	-2.48	2.38	-1.36	5.77
٢٠١٥	-1.20	10.48	-1.56	2.86	-1.15	11.43	-1.13	17.73	-2.25	2.86	-1.43	3.81
٢٠١٦	-1.23	9.05	-1.77	2.38	-0.99	13.81	-1.02	22.17	-2.30	3.33	-1.46	5.24
٢٠١٧	-1.22	9.52	-1.76	2.86	-1.11	10.95	-1.05	20.69	-2.30	3.33	-1.43	6.19
٢٠١٨	-1.27	9.05	-1.80	2.86	-1.06	11.9	-1.00	20.87	-2.52	1.41	-1.46	5.71
٢٠١٩	-1.31	8.57	-1.77	2.86	-1.10	10.95	-0.96	22.22	-2.61	1.41	-1.39	8.09
٢٠٢٠	-1.30	8.57	-1.80	3.33	-1.34	9.05	-1.01	21.26	-2.47	1.89	-1.33	9.05
٢٠٢١	-1.32	9.05	-1.75	3.33	-1.13	11.9	-0.96	21.78	-2.38	1.87	-1.27	9.05
2022	-1.30	9.43	-1.75	3.3	-1.18	11.79	-0.95	22.22	-2.41	2.36	-1.21	10.85
2023	-1.39	8.49	-1.69	3.77	-1.44	6.6	-0.96	23.53	-2.41	2.37	-1.32	8.49
المتوسط العام	-1.29	8.94	-1.70	2.37	-1.20	11.06	-1.09	17.68	-2.358	2.20	-1.37	5.50

المصدر: تم اعداد الجدول استناد الى : www.worldbank.org/governance

2- تحليل واقع احدى مؤشرات التنمية المستدامة البيئية في العراق للمدة (2004-2023): من المؤشرات البيئية الضارة هو نصيب الفرد من انبعاث غاز ثاني اكسيد الكربون والتي تأتي من كثرة الانبعاث من حرق الوقود واستهلاك الطاقة المحلية ودولياً

نتيجة ماتسببة هذه الانبعاث من اضرار في البيئة (احمد،2023: 187) ، لذلك نعتمد على نصيب الفرد من انبعاث غاز ثاني اكسيد الكربون (**CO2PC**) كأهم متغير و مؤشر للتنمية المستدامة البيئية .

نرى في الجدول (3) هناك الارتفاع المستمر في نصيب الفرد من ثاني اكسيد الكربون خلال مدة البحث ، وادى ذلك الى تلوث الهواء في العراق حسب التقرير السنة (2023) لجودة الهواء في العالم (WAO) يحتل العراق المرتبة (5)لاكثر البلدان تلوثاً للهواء من بين (138) دولة في العالم (www.iqair.com) . يأتي المصدر الرئيسي لانبعاثات ثاني اوكسيد الكربون من حرق الوقود ، لكن في العراق يعد الغاز الناتج من عملية انتاج النفط مصدرا اخر لانبعاثات ثاني اكسيد الكربون وبحسب مجتمع الطاقة العالمية EIA زاد انتاج النفط بمعدل النمو السنوى (3.5%) خلال المدة (2013-2023) ومعدل النمو السنوي لانبعاثات الكربون من الطاقة(4%) وانبعاثات ثاني اكسيد الكاربون من الغاز الطبيعي بلغت (2.9%) لنفس الفترة(EAI ،2024: 16-21). والمصدرين اخرين للانبعاثات ثاني اكسيد الكربون في العراق هما قطاعي انتاج الكهرباء وقطاع النقل ، في المدة بين 1990 و2021 زادت انبعاثات ثاني اكسيد الكربون بنسبة (371%) للكهرباء و (34%) للنقل في العراق، وصل انبعاثات ثاني اوكسيد الكربون من المحروقات المستخدمة بهدف تدفئة وتبريد البيوت والمباني الى (2.17) مليون طن في السنة (بابان،2023: 2)

الجدول (3) : نصيب الفرد من ثاني اكسيد الكربون (CO2PC) في العراق خلال المدة (2004-2023)

السنوات	نصيب الفرد من ثاني اكسيد الكربون(CO2pc)/ طن متري	السنوات	نصيب الفرد من ثاني اكسيد الكربون(CO2pc)
2004	3.16	2014	3.65
2005	2.97	2015	3.53
2006	2.87	2016	3.70
2007	2.67	2017	3.95
2008	3.02	2018	4.14
2009	3.11	2019	4.35
2010	3.47	2020	3.84
2011	3.49	*2021	4.26
2012	3.81	*2022	4.38
2013	3.92	*2023	4.49

المصدر : تم اعداد الجدول استنادا الى : WORLD BANK

بيانات (2021، 2022، 2023): الأرقام تمثل توقعات استنادًا إلى عمل الباحثين باستخدام برنامج Excel .

ثانياً : قياس اثر الحكم الرشيد في التنمية المستدامة البيئية في العراق للمدة (2004-2023)

لبيان اثر مؤشرات الحكم الرشيد* في التنمية المستدامة البيئية في العراق للمدة (2004-2023) فقد تم الاعتماد على الاسلوب القياسي باستخدام نموذج (ARDL) ، وقد تضمن تحليل القياس الاقتصادي مراحل عدة ، في هذه الدراسة نعتمد على اهمها وفقا لما يلي :

1- **مرحلة توصيف وبناء النموذج :** يتم ترميز وتصنيف نوع متغيرات الدراسة وفق الجدول الاتي :

الجدول (4) : المتغيرات التابعة والمستقلة مع الرمز

المصدر : من عمل الباحثين

ولتبسيط النموذج ناخذ اهم المتغيرات فرعية للحكم الرشيد من حيث قدرة التاثير في التنمية المستدامة البيئية ، وتتمثل متغيرات (فعالية

المتغيرات	الرمز	نوع المتغيرات
نصيب الفرد من ثاني اكسيد الكربون (كمؤشر للتنمية المستدامة البيئية)	CO2pc	متغير تابع
فعالية الحكومة	GE	متغيرات مستقل
جودة التشريعات	RQ	
سيادة القانون	RL	
التصويت والمساءلة	VA	
الاستقرار السياسي وغياب العنف	PS	
مكافحة الفساد	CC	

الحكومة ، الاستقرار السياسي وغياب العنف ، سيادة القانون ، التصويت والمسالة) على الاساس ذلك يمكن بناء النموذج القياسي لها كلاتي :

* سيتم الاعتماد في الدراسة الحالية على مؤشرات الحكم الرشيد وفقاً لمؤشر النوعية المؤسسية الذي يتراوح قيمته بين (**-2.5** ، **+2.5**)

CO2pc= B0+B1GE+ B2 PS + B3RL+B4VA+ U

حيث ان :

B= المعلمات (مقدار تاثير المتغير المستقل في المتغير التابع)

U= المتغير العشوائي

علما ان العلاقة بين المتغيرات المستقلة و نصيب الفرد من ثاني اكسيد الكربون كمؤشر للتنمية المستدامة البيئية هي علاقة عكسية من حيث المنطق الاقتصادي .

2- مرحلة الاختبارات : وهي تضمن اختبارات عدة وفقا للاتي :

أ-السكون / الثبات (Stationary Test /Unit Root Test)

يعد هذا الاختبار من الاختبارات المهمة لاظهار مدى الاستقرارية والثبات في البيانات المستخدمة ، الا ان كلاً من (**Augmented Dickey- Fuller, phillips - perron**) من المؤشرات الاكثر شيوعاً لهذا الغرض ، وفي هذه الدراسة نستخدم المؤشر (**ADF :Augmented Dickey-Fuller**) كما في الجدول الاتي :

الجدول (5) نتئج اختبارات السكون والاستقرارية للبيانات

ADF :Augmented Dickey-Fuller		
First Difference and Intercept	Level and Intercept	المتغيرات
0.0015		نصيب الفرد من CO2
0.0394		فعالية الحكومة GE
0.0002		الاستقرار السياسي وغياب العنف PS
0.0027		سيادة القانون RL
	0.0000	التصويت والمساءلة VA

المصدر : تم اعداد الجدول اعتمادا على جدولي (2،3) وباستخدام برنامج E-views 12

يظهر من الجدول ان المتغيرات تكون مستقرة في (**First Difference and Intercept**) ماعدا المؤشر (التصويت والمساءلة VA) الذي مستقرة عند مستواها الاصلي في (**Intercept**) ، وبذلك فان هذه النتائج تدعم اجراء التكامل المشترك بين المتغيرات .

ب- التكامل المشترك (Co-Integration)

يعد هذا الاختبار من الاختبارات المهمة التي تهدف إلى تحديد مستوى العلاقة بين المتغيرات، ويستوجب على الاقل وجود علاقة واحدة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع لكي يسمح باجراء التقدير للنموذج ، وهناك مؤشرات كثيرة مختلفة يمكن استخدامها لبيان مستوى التكامل بين المتغيرات ، الا ان اهمها اختبار كل من (Johanson Test , Bounds Test) ، ويمكن بيان نتائج هذين الاختبارين من خلال الجدولين (6،7).

جدول (6) نتائج اختبارات التكامل المشترك بين المتغيرات النموذج(Johanson Test)

المتغيرات	TraceStatistic	0.05CriticalValue	Prob.	القرار
CO2pc	110.4791	88.80380	0.0006	قبول
GE	63.90523	63.87610	0.0497	قبول
PS	35.05616	42.91525	0.2428	عدم قبول
RL	15.36221	25.87211	0.5445	عدم قبول
VA	7.376423	12.51798	0.3069	عدم قبول

المصدر: تم اعداد الجدول اعتمادا على جدولي (2،3) وباستخدام برنامج E-views12

جدول (7) نتائج اختبار (Bounds Test)

F-Bounds Test	Value	Significant level	I(0)Lower	I(1)Upper
	10.242	%10	2.2	3.09
		%5	2.56	3.49
		%2.5	2.88	3.87
		%1	3.29	4.37

المصدر : تم اعداد الجدول استناداً الى برنامج E-views12

يتضح من الجدول (6) ان المتغيرين الداخلة في النموذج ذات علاقة تكاملية مشتركة مع بعضها البعض هما (CO2pc ، GE) ، يتضح من الجدول(7) ان قيمة F- Bounds Test اكبر بكثير من قيمة (Upper) و وبهذا نقبل الفرضية البديلة التي تقر بوجود العلاقات التكاملية ذات العلاقة المعنوية من ناحية الاحصائية .

ج- الارتباط (Correlation)

يبين ارتباط والعلاقة بين المتغيرات الداخلة في النموذج ، يظهر من الجدول (8) وجود ارتباط بمستويات مختلفة ، اذ هناك ارتباط جيد واعلى وبعلاقة طردية بين (CO2pc) و(التصويت والمساءلة VA ، فعالية الحكومة GE) ، كذلك وجود ارتباط بمستوى المتوسط وبعلاقة عكسية بين (CO2pc) و (الاستقرار السياسي وغياب العنفPS) بنسبة (0.518-) تطابقا مع المنطق ، ووجود ارتباط اقل من متوسط وبعلاقة عكسية بين (CO2pc) ، و(سيادة القانون RL) .

الجدول (8) : نتائج اختبارات (Correlation)

المتغيرات	CO2PC	GE	PS	RL	VA
CO2pc	1	0.8224	-0.5184	-0.3793	0.8744
GE	0.8224	1	-0.2730	-0.2681	0.9003
PS	-0.5184	-0.2730	1	0.6210	-0.6071
RL	-0.3793	-0.2681	0.6210	1	-0.5303
VA	0.8744	0.9003	-0.6071	-0.5303	1

المصدر : تم اعداد الجدول استنادا الى برنامج Eviews12

3- تقدير النموذج : تم اجراء تقدير النموذج القياسي المذكور وفقا لطريقة (**ARDL**) وهي من اكثر الدوال ملائمة للبيانات المتوفرة مع طبيعة هكذا الدراسة ، وكانت النتائج التقدير على النحو الاتي :

جدول (9) نتائج التقديرالمعلمات باستخدام نموذج (ARDL)

المتغير التابع	المتغيرات المستقلة	الامد القصير		الامد الطويل	
		المعلمات المقدرة	القيمة الاحتمالية الحرجة (Prob)	المعلمات المقدرة	القيمة الاحتمالية الحرجة (Prob)
نصيب الفرد من ثاني اكسيد الكربون CO2PC	فعالية الحكومة	-1.4126	0.0013	-1.6860	0.0031
	الاستقرار السياسي وغياب العنف	-0.2914	0.0094	1.9862	0.002
	سيادة القانون	-0.9658	0.0022	-1.8618	0.0072
	التصويت والمساءلة	1.2889	0.0017	3.3278	0.0003
	الحد الثابت (C)	2.8292	0.0025	7.3049	0.0000
	CointEq(-1)	-0.387	0.0000		
	(F-statistic)	32.099			
	Prob (F-statistic)		0.0002		
	R-squared		0.98		
	Adjusted R- squared		0.95		
	S.E.of regression		0.11		
	Akaike info criterion		-1.28		

المصدر : تم اعداد الجدول استنادا الى برامج E-views12

تدل معطيات الجدول (9) على مايأتي :

أ- اعتمادا على حجم المعلمات المقدرة واشارتها ، هناك علاقة عكسية ومعنوية احصائيا عند مستوى (5%) بين مؤشرات (فعالية الحكومة ،الاستقرار السياسي وغياب العنف ، والسيادة القانون) و (نصيب الفرد من ثاني اكسيد الكربون) وهي تتفق مع النظرية الاقتصادية، كلما زادت المؤشرات (GE , PS , RL) في الاجل القصير بنسبة (1%) ادى الى انخفاض (CO2pc) بنسبة (1.4126- ، 0.2914- ، 0.9658-) على التوالي ، الا ان هذا التأثير قد ارتفع الى (1.6860- ،1.8618-) في الاجل الطويل بالنسبة المؤشرات (فعالية الحكومة وسيادة القانون) على التوالي ، اما المؤشر(الاستقرار السياسي وغياب العنف) بينت الدراسة وجود علاقة طردية معنوية احصائياً عند مستوى معنوية 5% في الاجل الطويل ، كلما زادت مؤشر (PS) بنسبة (1%) في الاجل الطويل ادى الى زيادة (CO2PC) بنسبة (1.9862) ، ويمكن تفسير ذلك بان الاستقرار السياسي ومحاربة الارهاب والعنف يؤدي الى بيئة جذابة للاستثمار وتطوير الصناعات المحلية منها زيادة انتاج الطاقة واستهلاك الوقود الاحفوري في القطاعات النفط والصناعة ، وعند تحسن الاستقرار السياسي ، قد يتم يتحسن الاستثمارات في القطاع النفطي بشكل اكبر . وان زيادة الانتاج النفطي قد تؤدي الى زيادة التنقيب والتكرير والنقل مما يساهم في انبعاث ثاني اكسيد الكربون ، اضافة الى ان في ظل الاستقرار السياسي ، قد تزداد

رغبة المواطنين في تحسين مستوى حياتهم عبر التوسع في استخدام الكهرباء والسيارات والمنتجات التي تتطلب الطاقة بشكل اكبر، و قد يؤدي الى زيادة في الطلب على الوقود الاحفوري وبالتالي زيادة انبعاث ثاني اكسيد الكربون .

ب- فيما يخص المؤشر (التصويت والمساءلة) بينت الدراسة علاقة ايجابية معنوية احصائيا عند مستوى معنوية (5%) بين هذا المؤشر ونصيب الفرد من انبعاث ثاني اكسيد الكربون (CO2PC) في الاجلين القصير والطويل ، كما زادت (VA) في الاجل القصير بمقدار وحدة واحدة ادى الى زيادة (CO2PC) بمقدار (1.2889) ، الا ان هذا التاثير قد ارتفع الى (3.3278) في الاجل الطويل ، وهي لا تتوافق مع النظرية الاقتصادية ، ويعزي ذلك الى التركيز على التنمية الاقتصادية على حساب البيئة في العراق ، في ظل بيئة سياسية ذات مستوى عال من الفساد او ضعف المساءلة قد لايتم تنفيذ السياسات البيئية بشكل جيد رغم التصويت او الرغبة في تحسين الوضع البيئي . في هذه الحالة قد تؤدي الانتخابات الى دعم الحكومات التي تفضل نمو القطاعات الصناعية الملوثة ، مما يزيد من الانبعاثات .

ت- فيما يخص مصداقية النموذج وملاءمته ، يتبين ان (**Adjusted R- squared، R-squared**) للنموذج تعد جيدجداً ، فمن قيمة (**Adjusted R- squared**) يظهر ان المتغيرات المستقلة الداخلة في النموذج تفسر (95%) ، من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع ، فضلاً عن تدني قيمة الاخطاء المعيارية للانحدار ، كذلك القيمة الحرجة (Prob) اقل من مستوى المعنوية (5%) ، وقيمة F(32.099) وبدلالة احصائية (0.0002) وهي اقل من قيمة (P- Value 0.05)، بالنسبة (AIC) التي عبارة عن حجم المعلومات المفقودة في النماذج المقدرة ، يتبين الدراسة ان القيم المفقودة في النموذج المقدر باشارة سالبة(**-1.28**)، ويدل كل هذا على مصداقية النموذج ومعنويته ، وبالتالي رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة التي تقر بوجود العلاقة بين المتغيرات المستقلة (مؤشرات الحكم الرشيد) والمتغير التابع (نصيب الفرد من انبعاث ثاني اكسيد الكربون).

ث- بالنسبة الى معامل حد تصحيح الخطأ (**CointEq(-1)**) فانه يعبر عن سرعة التكيف من الاجل القصير الى الاجل الطويل ، ويجب ان يكون سالباً ومعنوياً ليؤكد علاقة طويل الاجل بين المتغيرات المدروسة ، ويلاحظ من الجدول (11) والبالغة (0.387-) سالبة ومعنوية ، وهذا يعني ان (0.387) من اخطاء الاجل القصير يتم تصحيحها تلقائياً لبلوغ التوازن في الاجل الطويل .

4- **الاختبارات التشخيصية للانموذج :** الخطوة الاخيرة في تكملة مراحل بناء النموذج القياسي الا وهي مرحلة كشف النموذج من المشكلات القياسية ، لكي تكون تقدير معلمات النموذج اكثر دقة ويعتمد عليها من قبل صناع القرار، وكذلك استخدامها لاغراض التنبؤ ، والجدول (10) يبين نتائج الاختبارات التشخيصية للنموذج .

جدول (10) : نتائج الاختبارات التشخيصية للنموذج

المشكلات القياسية	الاختبارات القياسية	القيمة الاحتمال الحرجة
مشكلة الارتباط الذاتي	LM Breusch – godfrey Test	0.2530
مشكلة عدم تجانس التباين	ARCHtest for Heteroskedasticiy	0.9022
مشكلة التشخيص	Ramsey Reset Test	0.7393
مشكلة التوزيع الطبيعي للبيانات	Jarque-Bera Test	0.6220

المصدر : من اعداد الباحثين استناداً الى برنامج E-views12

يتضح من الجدول السابق ان القيمة الاحتمال الحرجة اكبر من قيمة (P- Value 0.05) وهذا دليل بان ليس هناك اي من المشاكل القياسية الجديرة بالذكر ، والنموذج القياسي ملائمة لاغراض التنبؤ.

5- **اختبارات الاستقرار الهيكلي للنموذج :** لاجل معرفة عدم وجود اي تغيرات هيكلية في النموذج المقدر عبر الزمن وبيان مدى الاتساق بين المعلمات في القصير و الاجلين الطويل ، تم الاستناد على الاختبارين الاتيين وهما (**Cumulative Sum of Recursive-CUSUM**) و (**Cumulative Sum of Squre Recursive Residual – CUSUM of Squares**) ، كما يتبين في الاشكال البيانية للنموذج المقدر بالاتي:

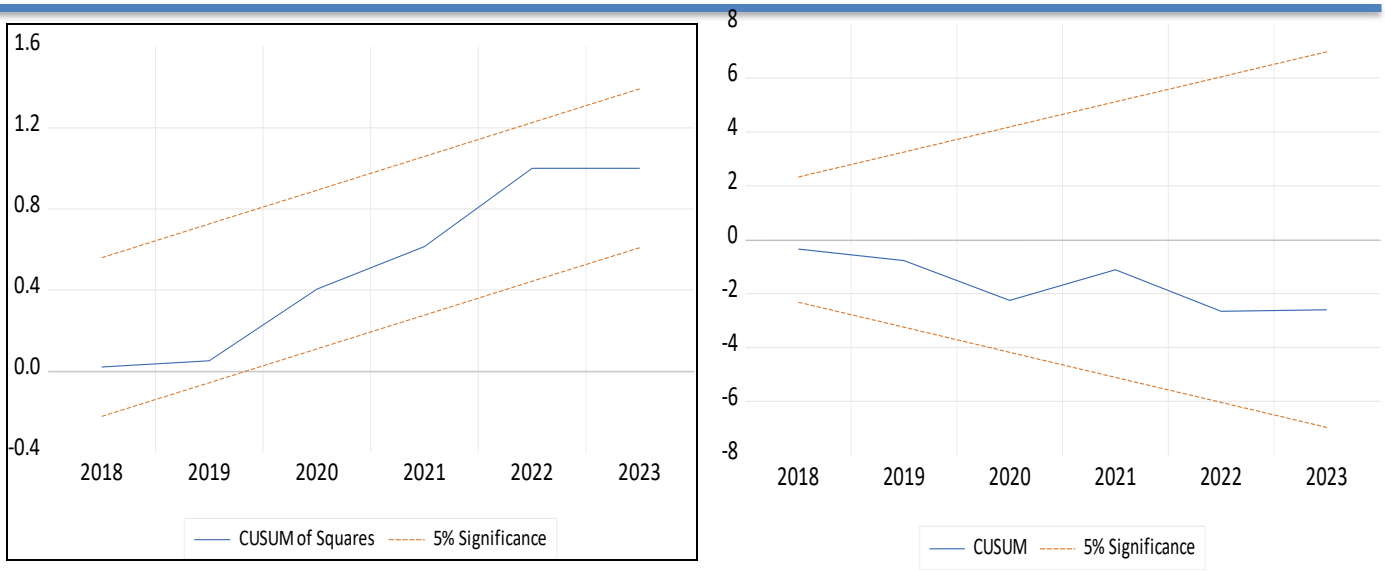

الشكل (2) : اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج التنمية المستدامة البيئية

المصدر: تم اعداد الشكل باستخدام النموذج المقدر وبرنامج E-views12

6- **الاداء التنبؤي لنموذج تصحيح الخطأ** : لاجل ان تكون التنبؤات القياسية مستندة على اسس علمية وذات معنوية عالية تتيح للاقتصادي استخدامها ، يجب التاكد من تمتع النموذج بقدرة جيدة على التنبؤ في المدة الزمنية للتقدير ولتحقيق ذلك نستخدم معايير عدة لقياس الاداء التنبؤي للنماذج الاقتصادية الكلية القياسية ومن اهمها معامل عدم التساوي لثايل (**Thiel Inequality Coefficient**) ، كما يتضح في الشكل (3)

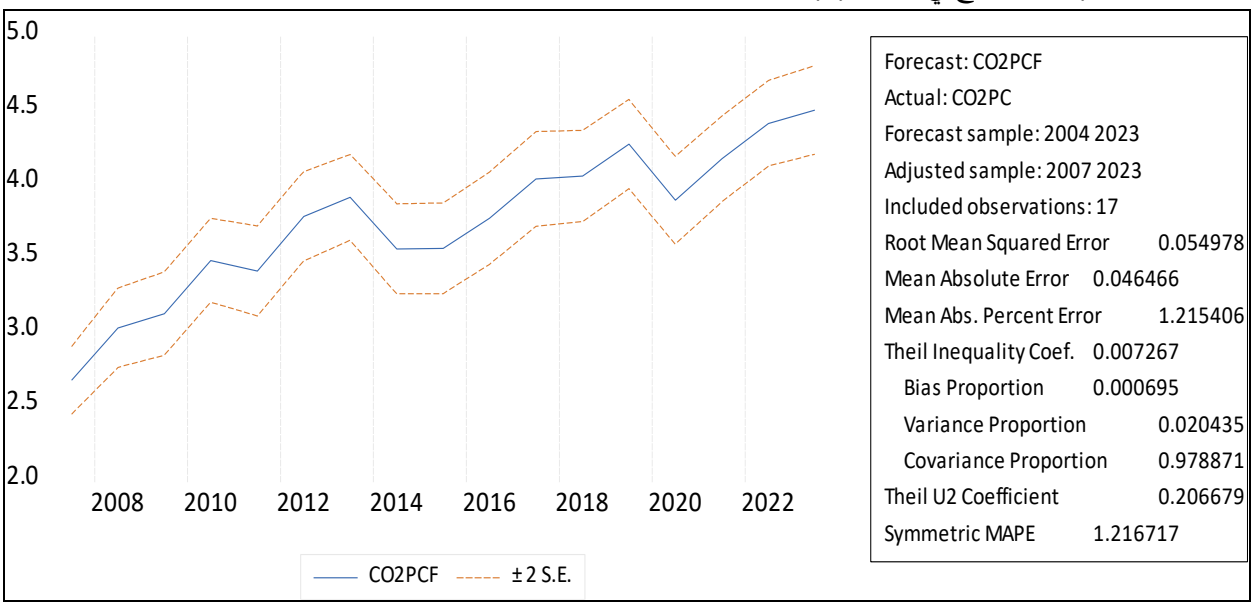

الشكل (3): القيم الفعلية والمقدرة لنموذج التنمية المستدامة البيئية

يتضح من الشكل (3) ان قيمة معامل ثايل قد بلغت (0.0072) وهي اقل من الواحد الصحيح وقريبة من الصفر ، وهذا يدل الى ان النموذج المقدر يتمتع بقدرة عالية على التنبؤ في المدة الزمنية للدراسة ، لذا يمكن الاستناد على نتائج هذا النموذج في التحليل وتقييم السياسات والتنبؤ بها في المستقبل .

الاستنتاجات والمقترحات

اولاً: الاستنتاجات

استنادًا إلى نتائج النموذج القياسي ARDL وتحليل مؤشرات الحكم الرشيد في العراق خلال الفترة (2004–2023)، يمكن استخلاص أبرز الاستنتاجات الآتية :

1- وفقاً لنتائج مؤشرات الحكم الرشيد في العراق خلال المدة (2004-2023) تبين بان المؤشرات كافة تقع ضمن المنطقة السالبة ، وان العراق يعاني من ضعف في مؤشرات الحكم الرشيد.

2- وفقاً للنموذج القياسي ، فان المؤشرات الحكم الرشيد (فعالية الحكومة ، الاستقرار السياسي وغياب العنف ، سيادة قانون ، التصويت والمساءلة) تؤثر على المؤشرالتنمية المستدامة البيئية (نصيب الفرد من ثاني اكسيد الكربون) في الاجل القصير، حيث يظهر ان تأثير هذه المؤشرات يكون اكبر في الاجل الطويل .

3- وفقًا لنتائج النموذج القياسي، تبين وجود علاقة عكسية بين معظم مؤشرات الحكم الرشيد ومؤشر التنمية المستدامة البيئية على المدى القصير، مما يدعم الفرضية الأولى للدراسة، باستثناء مؤشر "التصويت والمساءلة" الذي يرتبط بعلاقة طردية مع مؤشر التنمية المستدامة البيئية .

4- هناك علاقة طردية بين المؤشرات (الاستقرار السياسي وغياب العنف ، التصويت والمساءلة) و(نصيب الفرد من انبعاث ثاني اكسيد الكربون) في الاجل الطويل .

ثانيا : المقترحات

1- يجب ان تتبني الحكومة سياسات تضمن الشفافية في اتخاذ القرارات البيئية والمراقبة الدقيقة للانشطة المتعلقة بالبيئة . ويشمل ذلك نشر تقارير سنوية عن الاداء البيئي والمشاريع التنموية وتاثيرها على البيئة .

2-توجيه الاستثمارات في مشاريع الخضراء والمستدامة التي تعمل على الحد من انبعاثات الكربون وتحقيق اهداف التنمية المستدامة

3-تنظيم برامج تدريبية وحملات توعية للمواطنين حول اهمية الحفاظ على البيئة وطرق تقليل الانبعاثات الكربونية .

قائمة المصادر

1. الامم المتحدة (2024) : الاهداف و غايات التنمية المستدامة لعام 2030 ، متاح من خلال الرابط : www.unesco.org/ar/articl
2. الامم المتحدة (2001) : تطبيق مؤشرات التنمية المستدامة في بلدان الاسكوا : تحليل النتائج ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا ، متاح من خلال الرابط :https://digitallibrary.un.org/record/448680/files/E_ESCWA_ED_2000_4-AR.pdf
3. الامم المتحدة (2024) : اطار المؤشرات العالمية لاهداف و غايات التنمية المستدامة لعام 2030 ، متاح من خلال الرابط : https://unstats.un.org/sdgs/indicators/Global-Indicator-Framework-after-2024-refinement-Arabic.pdf
4. احمد ، هاوزين خسرو (2023): تحليل وقياس اثر المؤسسات المالية الدولية في بعض مؤشرات التنمية الاقتصادية المستدامة لدول نامية مختارة للمدة (1980-2021) اطروحة دكتوراه في الاقتصاد، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة السليمانية .
5. بلقاسم ، مصباح ،(2017) : الحكم الراشد ومكافحة الفساد كمطلبين لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر ، اطروحة دكتوراه في الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية ، التجارية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر .
6. زغيشي ، مصطفى (2020) : دور الحكم الراشد في تجسيد العدالة الانتقالية ، اطروحة دكتوراه في الحقوق ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة باتنة 1 الحاج لخضر.
7. وداد ، عباس (2018) : دور سياسات التنمية المستدامة في الحد من الفقر دراسة حالة : الجزائر ، الاردن واليمن ، اطروحة دكتوراه في علوم الاقتصادية ، جامعة فرحات عباس – سطيف 01- .
8. عبدالله ، العبيدي وشريف ، سعيد على واثير انور ، ذاكر هادي (2022): اثر مؤشرات الحكم الرشيد على متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في العراق، المؤتمر الدولي الحادي العشر الاصلاح الاقتصادي والاداري ، جامعة التنمية البشرية
9. احمد ، احمد حمدي (2020) : الحكم الرشيد واشكالية ادارة الثروة النفطية في العراق (دراسة تحليلية)، مجلة الجامعة العراقية ، العدد38
10. بوجحفة ، رشيدة (2018) ، الحكم الرشيد و دوره في حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة : دراسة حالة الجزائر ، مجلة القانون الدستورى والمؤسسات السياسية ، المجلد الثاني – الدد 4
11. صالح ، قادر واحمد ، شلير صالح وزكي حسين ، يونس على (2022): واقع مؤشرات الحوكمة واثرها في النمو الاقتصادي في العراق للمدة (1996-2020) ، مجلة تنمية الرافدين ، المجلد (41) ، العدد (136).
12. عبدالغني ، محمد فتحي (2020) : تطور مفهوم التنمية المستدامة وابعاده ونتائجه في مصر ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة
13. فهمي ، هايدي علي وهاشم ، هبة يوسف (2024) : الحوكمة الرشيدة والتنمية الاقتصادية : الفرص والتحديات (دراسة حالة للتجربة المصرية خلال الفترة 2002-2022) ، المجلة الدولية للسياسات العامة في مصر ، مجلد 3 ، العدد 2
14. قادر، احمد اسماعيل (2020) : اثر الحكم الرشيد في التنمية البشرية دراسة حالة العراق للمدة (2005-2018) ، مجلة الدراسات السياسية والامنية ، المجلد 3 ، العدد 6
15. القاضي ، محمد جبار كريدي (2020) : اثر الحكم الرشيد على وحدة الدولة (دراسة مقارنة) ، اطروحة دكتوراه ، كلية القانون ، جامعة كربلاء
16. محمد ، عبدالله حسون و دواي ، مهدي صالح و خضير، اسراء عبدالرحمن (2015) : التنمية المستدامة المفهوم والعناصر والابعاد ، مجلة ديالى ، العدد السابع والستون
17. مرعي ، خالدة ذنون و خمو ، محمد حسن و شاكر ، هيرش فاضل (2023) : دور الحكم الرشيد في تحقيق التنمية المستدامة دراسة في طبيعية العلاقة ، المجلة الاكاديمية لجامعة نوروز ، العدد2
18. ناهي ، احمد عبدالله وكربيت ، محمد ارمين (2021) : التنمية المستدامة في العراق : التحديات والمعالجات ، قضايا سياسية ، العدد 65
19. الجيوسي ، عودة راشد (2013) : الاسلام والتنمية المستدامة رؤى كونية جديدة ، مؤسسة فريدريش ايبرت ، عمان.
20. https://www.transparency.org/en/cpi/2023
21. https://rsf.org/en/index?year=2023
22. www.iqair.com/world-most-polluted-
23. بابان ، محمود (2023): تغيرالمناخ في اقليم كوردستان والعراق .. انبعاثات ثاني اوكسيد الكربون وجودة الهواء ، متوفرة عن /rudawrc.net/ar/article
24. IEP(2023) : GLOBAL, PEACE, INDEX , Institute for Economics & Peace Measuring peace in a complex world, Retrieved from, www.economicsandpeace.org/wp-content/uploads/2023/06/GPI-2024-web.pdf
25. EAI (2023) :Statistical Review of World Energy , energy in statute , Retrieved from www.connaissancedesenergies.org
26. Bokhari , Syed Asad Abbas (2024) : The Effects of Good Governance Values on theEnvironmental Sustainable Development: Focused on the Context of Green Governance, PhD thesis , Department of Industrial Security Governance Graduate School of Inha University
27. Damak & Gungor , Obadiah &Hasan (2025) : The effects of rule of law, regulatory quality, and R&D on Japan's environmental sustainability , WILEY , Sustainable Development. 2025;33:2278–2291.

28. Handoyo , Sofik (2018): THE ROLE OF PUBLIC GOVERNANCE IN ENVIRONMENTAL SUSTAINABILITY . The Indonesian Journal of the Social Sciences, Vol. 6, No. 2, May 2018
29. Kaufmann , Daniel and Kraay , Aart and Mastruzzi, Massimo (2010) : The Worldwide Governance Indicators Methodology and Analytical Issues , The World Bank Development Research Group Macroeconomics and Growth Team.
30. Kaufmann , Daniel and Kraay , Aart and Lobaton , Pablo Zoido (1999): Governance Miatters , The World Bank Development Research Group Macroeconomics and Growth and World Bank Institute Governance, Regulation, and Finance.
31. Ramzy, El Bedawy , Anwar and Eldahan , Omar,Randa , Mohamed, and Omar (2019) : Sustainable Development & Good Governance , European Journal of Sustainable Development (2019), 8, 2, ISSN: 2239-5938

Available online at http://aran.garmian.edu.krd

Aran Journal for Language and Humanities

https://doi.org/10.24271/ARN.2025.01-01-14

Analysis of the Impact of Good Governance Indicators on the Environmental Sustainable Development Index in Iraq for the Period (2004–2023)

(This research is derived from doctoral thesis)

Eman Ebrahim Esmael, Ahmed Esmael Qader

Economics, Management and Economics, University of Sulaimani, Kurdistan Region - Iraq

Article Info

Received:	May,2025
Accepted:	July,2025
Published:	July,2025

Keywords

Good governance, environmental sustainable development, per capita CO_2 emissions.

Corresponding Author

eman.ismaile@univsul.edu.iq

ahmed.qader@univsul.edu.iq

Abstract:

In light of the growing environmental challenges facing the world today, environmental sustainable development has become one of the fundamental priorities that require attention and focus. Many international organizations and institutions seek to achieve this form of development and protect the environment through the consolidation of good governance principles and the wise management of available resources.

Accordingly, this study aims to shed light on the impact of good governance indicators on enhancing environmental sustainable development in Iraq during the period (2004–2023).

This study specifically focuses on the environmental dimension of sustainable development by using per capita carbon dioxide (CO_2) emissions as the main indicator for measuring environmental performance, due to its relevance and importance to the subject of the study. The study is based on the main hypothesis that there is an inverse relationship between good governance indicators and per capita CO_2 emissions. To test this hypothesis, the Autoregressive Distributed Lag (ARDL) model was employed.

The study reached several important findings, most notably that Iraq suffers from a significantly low level of good governance throughout the study period. The results also revealed an inverse relationship between some good governance indicators—such as government effectiveness, rule of law, and political stability and absence of violence—and per capita CO_2 emissions, reflecting the positive effect of these indicators on achieving environmental sustainable development. On the other hand, the results showed a direct relationship between the “voice and accountability” indicator and per capita CO_2 emissions.